اللقيط

فصل لا يعرف نسبه ولا رقه بنفسه وفي الى سن التمييز وعند الاكثر الى البلوغ و
التقاطه فرض كفاية وسن اشهاد عليه ويتفق عليه مامعه والا فمن بيت المال فان
تعذر اقترض عليه حاكم فلو ابا له من تلزمه نفقته رجح عليه فان تعذر فعلى من علم
حاله ويجب وكذا كل فرض كفاية ولا يرجع اذن ويحكم بإسلامه وحريته الا ان يوجد
ببلد حرب ولا مسلم فيه او فيه مسلم كثير واسير فكافر رقيق وان كثر المسلمون
فمسلم او في بلد اسلام كلها هله ذمة فملتها تبعا للدار وان عدم ابوه
وان كان بها مسلم يكن كونه منه فمسلم قولا واحدا وان لم يدينه من قلنا
يكفره تبعا للدار حتى صارت دار اسلام فمسلم وهو وجه مع فرائض تحته وثياب اوال
يجيبه او تحت فراشه او مهد فوقانيته طريا او مطروحا فقريبا منه او حيوان مشدود بقربه
فله وكذا خيمة او دار وجد فيها ويجب وجعل ما كلفهم والاولى بقضائه واجد ان كان
امينا عدلا ولو ظاهرا حر مكلفا رشيدا وله حفظ ماله لا نديه والانفاق عليه بلا اذن حاكم
وندب باذنه وكذا قبول هبته ووصيته وبيع التقاطه ثم لم يوجد غيره وذمي لذمي ولو التقطه
كافر مسلم وكذا فرسا واختار رجع المسلم احق ويقر بيد من التقطه بالبادية مقيما في محل
اويريد نقله الى الحضر لابد وتيا ينتقل في المواضع او مسافرا وجد في الحضر فاراد نقله للبادية اقر
فسلم او رقه او كفره والملتقط مسلم وان التقط حضري من يريد نقله لبلد اخر او قرية او صحرا
حلة الى حلة لم يرد بين مالكه المحل الذي كان به وبتيا كفى بيسار وحي لا ان وجد
بوطن حال نقله حيث شاء وحيث قلنا لم يقر فانما هو عند وجود الاولى به فان لم يوجد

فاقراره

فاقراره بيد اولى كفى واحد موسر ومقيم من ملتقطين عاضدهما فان استويا اقرع لاكن ظاهر عدالة
او كريم او بلدي عاضده وان اختلفا في الملتقط منهما فان له بينة فان عدما فلمن هي بيده يمينه
فان كان بيد احدهما اقرع فمن قرع سلم اليه بيمينه وان لم تكن لهما يد ففي صفة احدهما بعلامة مستورة في
جسده فتح وان وصفاه اقرع وان لم يصفاه او لا يد سلم حاكم لمن يرى ولا تخيير للقيط ومن
استوطحقه سقط فصل وارثه ودينه ان قتل لبيت المال ويجب مال يسخه ملتقطه
ودية خطائه فيه ويجب الامام فيحد من اخذها والقصاص وان قطع طرفه عمدا التقط فلوليه ان
ان يكون فعبدا خيلنهم الامام الخيار عما يتفق عليه وان ادعى جان عليه اوقاذ فرقه
بعد بلوغه فكذبهما فقوله وان ادعى اجنبي رقه او يجهل نسب غيره وهو بيده صدق
بيمينه ويثبت نسبه مع قرائن والا فشهدت له بينة بيد وحلف انه ملكه او شهدت بملك
او ان امه ولدته بملكه او انه قنه ولو لم تذكر سبب الملك حكم له به وان ادعاه
ملتقطه لم يقبل الا ببينة ويجه هذا بعد اعترافه انه لقيط والا فلو ادعاه ابتدا قبل كاجنبي
وان اقر برق لقيط بالغ لم يقبل ولو بمتقدم او زاد في تصرف يختص بيع ونكاح او اعتراف بحرية او صلة
مقبوله فان شهدت بينة حكم بها ونقض تصرفه وكل وقت يطلق بإسلام وهو مميز يعقلا وسمع
حكما تبعا للدار فرقا وان اقر بدين يمكن كونه منه ثبت ولو كان مشروطا او قبل او اتلف ذمات زوج امه
نسب مرقوق الحق ولو حتميا بولد بزوج مقره ولا يتبع في رق وكفر الا ان يتبع بينة انه ولد على
فراشه وان ادعاه جمع قدم ذو بينة فان تساووا فيها او في عدمها عرض مع من
او اقاربه ان مات على القافة فان الحقته بواحد او اشبح لحق فقط كل منهما ارث ولد ويمكنه
ارث أب ويجه لو تنازع احدهما بنت الاقل فيه تزوج احد ابنيه نسبا وان وطئ او وطئ
له قبلا وأن خلا احدهما فلم ارثه كامل ونسبه ثابت مع الميت والاقي ابوته ام نصف مسن
ولها نصفه وكذا لو الحقته باكثر وان لم توجد قافه ولو بعيدة او خنثه او اشكل او اختلفا قالها
او اثنان وثلاثة تساع نسبه ويجعد بائتين فالثلث كبيطارين وطبيبين في عيب ولو
رجع عن دعواه من الحقته فانية به لم يقبل وفي عدم الحاق فرجح احدها الحق بالاكثر
يكفي قائن واحد وهو كحاكم فيكفي مجرد خبره وشرط كونه ذكرا عدلا لا خبرا فلانه
مخبرا في الاصابه وكذا ان وطئ اثنان امرأة بشبهة او متهما في طهر واجبني
بشبهة زوجة او سرية لاحرات ولد لم يمكن كونه منهما ولو لم يتزوج انه من
واطئ الحق بالقافه ويجه وبنا فلو رجع لم يسقط الحق به اللواحد للقيط لا
تخصص بتسمية بل من حرب في الاصابة فقط ويجه لو ولدت امرأة ذكرا واخر انثى
واختلفا عرض على قافة كرجليه لكن لا يلحق باكثر من واحدة فان الحقته بالبين قبله

فاقراره